الإسرائيلية[١] ، هذا بالإضافة إلى التخطيط الإسرائيلي للاستفادة من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في القطاع ، وتشغيلها داخل المصانع الإسرائيلية بأجور زهيدة .

(١٣) خنق رأس المال : أدى الاحتلال إلى ازدياد المشكلة الاقتصادية التي كانت موجودة في القطاع ، وتمثّل ذلك في ؛ تقلص التحويلات النقدية من الخارج ، وخسارة دخل العاملين في جيش التحرير الفلسطيني في القطاع ، وقوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، والسياح المصريين ، وتقلص صيد الأسماك نتيجة للقيود الإسرائيلية ، وبسبب إلحاق الاقتصاد الغزي بإسرائيل[٢] ، والخسائر المادية الكبيرة من جراء الهجرة والتهجير ، وتهديم المنازل ، والاعتقالات والتوقيف ، وارتفاع ضرائب الاستيراد وأثر ذلك على صغار التجار[٣]، وبسبب توقف مرفأ غزة واستبداله بأسدود وا ٍيلات وتوقف نحو ٧ آلاف موظف كانوا يقومون بأعمال الإدارة في الحكم المصري[٤] ، والقيام بمصادرة الممتلكات والأراضي وفرض ضرائب متنوعة ، وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة ، وا ٍغلاق البنوك ومصادرة أموالها ، والسيطرة على أموال وممتلكات الغائبين والمبعدين[٥] .

(١٤) تردي أوضاع التعليم والصحة ، فقد وضع الاحتلال مختلف العراقيل أمام تطورهما[٦] ، ومما زاد من سوء أوضاع التعليم ؛ الإرهاب المفروض على الأهالي وفي المدارس ، واعتقال الشباب وا ٍبعادهم ، مما أدى إلى تفريغ المدارس الثانوية ، أما في مجال الصحة فقد قلل الاحتلال عدد العاملين من أطباء وممرضين ، وزاد ساعات عملهم ، وقلل أجورهم ، ولم يهتم بتوفير المختصين من الأطباء[٧] .

وبالرغم من كل هذه النتائج الخطيرة على قطاع غزة فقد وقف ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل أمام الكنيست بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧م ليعلن أنه بعد أن "فتحنا أبواب غزة على مصراعيها أمام حركة المسافرين ، سيدرك السكان إلى أي مدى لم يكن الوضع الذي كان قائم ً ا في السابق تحت الحكم المصري محتملاً"[٨] .

---

(١) مجلة الأرض ، ع ٦ ، ٧/١٢/١٩٨٣م ، ص ٢٢ .
(٢) أبو عمرو ، زياد : اقتصاد قطاع غزة ، ص ١١٢ .
(٣) حمود ، سعيد : الضغوط الاقتصادية ، ص ٧٥-٧٧ ؛ Butt, Geraled: Ibid, p. 161 .
(٤) رولو ، إيريك : الفلسطينيون من حرب إلى حرب ، ص ٥١-٥٢ .
(٥) حمود ، سعيد : الضغوط الاقتصادية ، ص ٧٨-٨٢ .
(٦) مجلة الأرض ، ع ٧ ، ٢١/١٢/١٩٨٣م ، ص ٣٠ .
(٧) مجلة الأرض ، العدد نفسه ، ص ٣٦ .
(٨) محاضر الكنيست ٦٧-٦٨ ، ص ٨ .